من ناحية أخرى، تستهلك ميزانية الجيش في اسرائيل حوالى ٢٥ بالمئة من ميزانية الحكومة، والتي بلغ حجمها في العام ١٩٨٦ حوالى ٢٤ مليار دولار. في المقابل، تنفق دول المواجهة العربية حوالى ١٣ بالمئة من ميزانيتها على شؤون الدفاع؛ بينما تنفق دول حلف شمال الاطلسي حوالى ٦,٥ بالمئة من ميزانياتها على شؤون الدفاع فقط. وهذا يجعل انفاق اسرائيل على الجيش منسوباً الى الناتج القومي ضعف معدلات انفاق دول المواجهة العربية، واربعة أمثال ما تنفقه دول حلف شمال الاطلسي[٦٦]. وبالمقارنة مع بعض دول الغرب الصناعية الاخرى، نجد ان الولايات المتحدة الاميركية تنفق على قواتها المسلحة حوالى ستة بالمئة من ناتجها القومي؛ بينما تنفق بريطانيا خمسة بالمئة؛ وتنفق كل من فرنسا والسويد اربعة بالمئة؛ والمانيا الاتحادية ثلاثة بالمئة؛ واليابان واحد بالمئة[٦٧].

ان اختصار مشاكل اسرائيل الاقتصادية والمالية الى حدود معقولة يمكن التعايش معها يتطلب خفض الميزانية بنسبة ٧٥ بالمئة على الاقل، او زيادة الناتج القومي ليصبح اربعة أمثال ما هو عليه اليوم دون زيادة الميزانية. في ظل الظروف الراهنة ودون تنازل الكيان الصهيوني عن عقيدته السياسية، يبدو من المستحيل تحقيق أي من الهدفين خلال ٢٠، أو ٣٠، أو حتى ٥٠ سنة. اضف الى ذلك، ان خفض الانفاق الحكومي بنسبة كبيرة من المؤكد ان يؤدي الى حدوث انكماش اقتصادي وانتشار البطالة وانخفاض المستويات المعيشية بوجه عام، وبالتالي اضعاف قدرة اسرائيل على جذب المزيد من المهاجرين، او الحفاظ على مستوى التسلح الحالي. وهذه أمور تتناقض، تماماً، مع العقيدة الصهيونية والاطماع الاسرائيلية. أما مضاعفة الناتج القومي، فلا يمكن ان تتم دون زيادة الانفاق الحكومي، وزيادة الاستثمارات، وخفض مستويات الاستهلاك، والانفاق على الجيش. وعلى افتراض امكان حدوث نمو اقتصادي متواصل وبنسبة اربعة بالمئة في السنة، أي ضعف معدل نمو اقتصاديات دول الغرب الصناعية، والتحكم في نمو الميزانية ليكون في حدود اثنين بالمئة في السنة فقط، فان اسرائيل ستحتاج الى حوالى ٥٠ سنة لاختصار مشاكلها الاقتصادية والمالية، لتكون في حجم مشاكل اميركا الحالية. وعلى الرغم من ضعف احتمال حدوث الافتراض السابق، فان الكاتب الاسرائيلي بيرس كدرون يعتقد بأن الضغوط السياسية الداخلية تجعل من المستحيل خفض ميزانية الجيش على الرغم من تضخمها[٦٨]. لذا، يقول عدد كبير من الاقتصاديين الاسرائيليين ان انهاء الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة يعتبر الخطوة الاولى الى خفض ميزانية الجيش والبدء في حل المشاكل الاقتصادية والمالية المستعصية[٦٩]. وعلى سبيل المثال، يقول يغئال أفيف «ان الهدف الاقتصادي الاول لنا لا بد وان يكون العمل على كسر الطوق الذي يحيط بنا، وهو شرط يعتبر اساسياً لتحقيق الاستقلال الاقتصادي». كما يضيف أفيف «ان هذا الشرط لن يتحقق الّا من خلال البدء بعملية سلام والتأكد من تحقيق السلام في النهاية»[٧٠]. أما سمحا بحيري، فيقول ان أزمة اسرائيل الاقتصادية المستعصية هي نتيجة للالتزامات العسكرية الكبيرة والتي استوجبتها ظروف الاحتلال وغياب السلام[٧١].

أما كتاب «لن ينجو أحد؛ قصة القنبلة النووية الاسرائيلية»، فيشير الى ان اسرائيل استثمرت أموالاً باهظة في بناء قوة نووية وقوة عسكرية تقليدية، «وان الحفاظ على المستويات العالية لكل من تلك القوتين تسبب في غلق المدارس والمستشفيات، وافلاس المزارع، وانتشار الفقر والجهل والمرض. ان اقتصاد اسرائيل، اليوم، يشرف على الهلاك، مما أدى الى طرد معلّمي المدارس وغلق الكثير منها، واختصار اليوم الدراسي، وبالتالي تنشئة جيل من الاميين. نظام الخدمات الصحية في اسرائيل دخل مرحلة الانهيار، وقريباً سيصبح العلاج المناسب نوعاً من الترف الذي يحتكره الاغنياء وذوو